ن هذا المقر بما في عبارة المصنف من المسامحة اذ الكلام ليس
تأديه الحروف بل هو مركب من الحروف كما ذكروه ويؤيده قوله
فمنع ما يقال لا نسلم ان الكلام مركب من الحروف وسند هذا المنع قوله
ان الكلام عن العوادو وانما يحمل الكلام على العوادد لتلك الكلام الاول المعنى الغير
المشهور الذي قال به القائلون بان الله تعالى متكلم والثاني المعنى
المشهور ولما كانت هذه المسالة من غوامض علم الكلام وماخوذه
ههنا على سبيل التمثيل وكان تفصيلها غير مناسب لهذه الرسالة
اقتصرنا على تقرير ما فيها وتوضيحه ولم نورد امرا زائدا عليه معتذرا لكن
نورد مسيلة مشهورة متعلقة بفننا هذا فان تحقيقها ينفع المستعد وهي
وهي ان المعارضة في المعقولات كالنقض في الدليل بان يقال ان
دليلكم لو كان بجميع مقدماته صحيحا لما صدق نقيض مدلوله لكن
عندنا دليل دال على صدقه فلا يكون صحيحا فيكون محصل المعارضة
نقضا اجماليا لانها تدل على ان دليل المعلل مما لا يستحق بان يستدل
على المطلوب ووجه التخصيص للمعارضة في الدلايل العقلية بانها
ملزومات بالنسبة الى مدلولاتها بخلاف الادلة النقلية اذ هي لا

على تحقق مدلول ولا بالزم من تحقق امارات الشي تحقق ذلك
الشي هذا ما قالوه في هذه المسيلة وانت خبير بان ما ذكروه في بيان
كون المعارضة في قوة النقض انما يدل على ان كل دليل يعارض يمكن
ان ينقض لكن ذلك لا يكفي في كونها في قوته اذ ما لم يلزم الاستلزام والزام
الشي شيا لا يقتضي كونه في قوته وما ذكروه في وجه التخصيص انما يتم
اذا كان كل دليل عقلي يقينيا وكل دليل نقلي ظنيا وكلتا المقدمتين
غير واقعة وايضا اللزوم معتبر في مطلق الدليل المتناول لهما
فكيف يكون العقلي ملزوما والنقلي غير ملزوم وبالجملة الفرق
ليس كما ينبغي ولنختم الكلام على هذا القدر لئلا ينجر الى الاملال
واليه المرجع والمآل وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم كما يليق

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1